

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وظاهر كلام أكثر الأصحاب أنه لا يكمل لما ذكروه في الصداق .  
تنبيه حيث قلنا ترث فإنه يشترط أن لا ترتد فإن ارتدت لم ترث قولاً واحداً .  
فلو أسلمت بعده لم ترث أيضاً على الصحيح من المذهب قدمه في المحرر والفائق وصححه .  
وعنه ترث وأطلقهما في الرعايتين والفروع والحاوي الصغير .  
قوله ( فإن أكره الابن امرأة أبيه في مرض أبيه على ما يفسخ نكاحها لم ينقطع ميراثها )

مراده إن كان الابن عاقلاً .

وقوله ( إلا أن يكون له امرأة سواها ) .

مقيد بما إذا لم يتهم فيه مع وجود امرأة سواها وهو واضح .

والصحيح من المذهب وعليه الأصحاب أن الاعتبار بحالة الأكره .

وذكر بعضهم إن انتفت التهمة بقصد حرمانها الإرث أو بعضه لم ترثه في الأصح .

قال في الفروع ويتوجه منه لو تزوج في مرضه مضارة لينقص إرث غيرها وأقرت به لم ترث .

ومعنى كلام شيخنا رحمه الله تعالى وهو ظاهر كلام غيره ترثه لأن له أن يوصي بالثلث .

تنبيه مفهوم قوله فإن أكره أنها لو كانت مطاوعة أنها لا ترث .

وهو صحيح وهو المذهب وعليه الأصحاب وعنه ترث .

قوله ( وإن فعلت في مرض موتها ما يفسخ نكاحها لم يسقط ميراث زوجها